Yemen Banks Association

جمعية البنوك اليمنية

الرقم: ٦٧/ ٢٠١٩م

No : .....

التاريخ: ٢/ ٥/ ٢٠١٩م

Date: .....

السيد/ مارتن جريفيث
مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة

المحترم

تحية طيبة

الموضوع: الأوضاع الصعبة والمخاطر التي تعصف بالبنوك اليمنية

تواجه البنوك اليمنية خلال هذه المرحلة العديد من الصعوبات والعراقيل التي تعترض سبيل الممارسة الطبيعية لأنشطتها، وتقف حائلا دون تمكن البنوك من تقديم الخدمات الكاملة المطلوبة لمؤسسات النشاط الاقتصادي وجمهور المتعاملين معها . وقد بدأت تلك الصعوبات بالظهور مع الانقسام الناتج عن وجود سلطتين نقديتين في البلاد ، أصبح في ظلها من الصعوبة بمكان على تلك البنوك القيام بمهامها بسلاسة ، وشكل عبئا إضافيا ساهم في ضعف قدرة البنوك على مواجهة تداعيات الصراع العسكري في البلاد بدءا بنقل إدارة البنك المركزي من صنعاء إلى عدن ، ومرورا ببروز وتفاقم أزمة السيولة النقدية في البلاد ، ناهيك عن معدل الدوران الكبير في قيادة البنك المركزي اليمني في عدن . وقد بذلت البنوك التجارية جهودا كبيرا في احتواء تداعيات تلك التطورات ، بما في ذلك قيام البنوك التجارية بوضع نفسها على مسافة واحدة من قيادات البنك المركزي اليمني في كل من صنعاء وعدن .

وقد عقد مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية اجتماعا استثنائيا بتأريخ 29 إبريل 2019 لمناقشة التحديات والمخاطر التي يشهدها القطاع المصرفي اليمني في ضوء التطورات الأخيرة ، والتي قد تقود إلى فشل هذا القطاع الحيوي في القيام بدوره في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجمهور المتعاملين معه . وقد تركز النقاش في الإجتماع آنف الذكر حول الصعوبات الكبيرة التي يواجهها القطاع وخاصة في ظل استمرار الحرب المدمرة في البلاد وتداعياتها على القطاع المصرفي اليمني ، وفي ظل انقسام في إدارة البنك المركزي في كل من صنعاء وعدن ، وانتهاج سياسات نقدية ومصرفية لا تأخذ في الاعتبار تحقيق أهداف السلطات النقدية في البلاد، أو الحفاظ على القطاع المصرفي اليمني بل عكفت تلك القيادات على إصدار تعليمات للبنوك التجارية تضيف المزيد من الأعباء والعراقيل والتعقيدات إلى بيئة العمل المصرفي .

Zubairi Sreet - P.O.Box: 11318 Sana'a - Rep. of Yemen
Tel :+967 -1- 570088/9 Fax: +967 -1- 242305
E-mail: admin@yemen-yba.com
Website: www.yemen-yba.com

شارع الزبيري - ص.ب: ١١٣١٨ - صنعاء - الجمهورية اليمنية
تلفون: ٩/ ٥٧٠٠٨٨ - ١ - ٩٦٧+ فاكس: ٢٤٢٣٠٥ - ١ - ٩٦٧+
بريد إلكتروني: admin@yemen-yba.com
م. انترنت: www.yemen-yba.com

الرقم: ٢٠١٩/٦٧ No :

التاريخ: ٢٠١٩/٥/٢ Date:

وفي ضوء تكليف مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية بالتواصل معكم وعرض بعض التفاصيل عن المخاطر والصعوبات التي تعترض سبيل الممارسة المصرفية السليمة في البلاد وبهدف تدخلكم ، وتدخل المجتمع الدولي ، والمنظمات المالية الدولية بإقناع البنك المركزي اليمني بالتوقف عن تنفيذ السياسات والإجراءات التي تسبب الضرر الكبير للقطاع المصرفي، والاستعاضة عن ذلك بسياسات ذات طابع مهني، تلتزم الحياد والموضوعية في قراراتها وتعاملاتها مع البنوك اليمنية، وتستهدف المصالح المشتركة لجميع مؤسسات القطاع المصرفي، بعيدا عن أي تأثيرات سياسية أو مناطقية ، وفي هذا الإطار ، اسمحوا لي أن استعرض معكم ما تتعرض له البنوك اليمنية من معوقات نتيجة للسياسات والإجراءات الصادرة من البنك المركزي اليمني في عدن ، ناهيك عن التحديات الكبيرة الأخرى التي يواجهها القطاع المصرفي نتيجة لاستمرار أنشطة الحرب في البلاد والتي تؤثر بشكل مباشر في تنفيذ أنشطة القطاع المالي والمصرفي فيها ، وتساهم إلى حد كبير في تعميق المعاناة الإنسانية التي يعيشها المواطن اليمني في مختلف محافظات الجمهورية ، وعلى النحو التالي :

أولا : الية تغطية الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع الأساسية:

اعلن البنك المركزي اليمني من عدن في شهر يونيو الماضي عن ألية جديدة لتغطية متطلبات العملة الصعبة المطلوبة لاستيراد احتياجات البلاد من السلع الاساسية، وعقب ابلاغها بهذه الالية قامت جمعية البنوك بمخاطبة محافظ البنك المركزي في حينه للفت انتباهه الى عدد من الملاحظات الجوهرية التي رأت البنوك ضرورة تعديلها لضمان نجاح الالية في تحقيق أهدافها، وعلى رأسها شرط التوريد النقدي في عدن لقيمة الاعتمادات وهو الأمر الذي أوضحت البنوك استحالة تنفيذه وأثره البالغ عليها وعلى الاقتصاد ككل بالنظر إلى أزمة السيولة الشديدة التي تعيشها البلاد وخصوصا في المحافظات الشمالية والغربية.

وللأسف الشديد فقد تم إهمال تلك الملاحظات وبالتالي تعذر على اغلب البنوك المشاركة في هذه الألية، كما واجهت البنوك التي بادرت بالمشاركة فيها صعوبات جمة استمرت لأشهر عديدة وأدت بالمجمل الى إعاقة تدفق السلع الأساسية إلى البلاد معرضة حياة الملايين من المواطنين لخطر مجاعة شاملة ناتجة عن عدم كفاية المخزون السلعي في البلاد من السلع الغذائية الأساسية.

No : .....
الرقم: ٢٠١٩/٦٧

Date: .....
التاريخ: ٢٠١٩/٥/٢

ومع قرار تعيين محافظ جديد للبنك المركزي اليمني ، وفي الوقت الذي كنا ننتظر فيه قيام البنك المركزي في عدن بتعديل الآلية الخاصة بتغطية واردات البلاد من السلع الأساسية ، وبما يتضمن استجابته لملاحظات البنوك على هذه الآلية والتي ثبت من التطبيق العملي لها في الفترة الماضية مدى صواب تلك الملاحظات . إذا بنا نتفاجأ بتداول مواقع التواصل الاجتماعي لنسخة معدلة للآلية تحت توقيع المحافظ الجديد للبنك المركزي تتضمن تكرار نفس الشروط التي أعاقت تطبيق الإلية في نسختها الأولى ، بما يعنيه ذلك من استمرار وتعميق لأزمة السيولة النقدية من ناحية، ومن ناحية أخرى ما سيحدث من تكرار للنتائج السابقة التي اتسمت بعجز البنوك عن المشاركة في هذه الإلية أو الاستفادة منها.

ثانيا:تحويل مبالغ المساعدات الإنسانية عبر البنك المركزي اليمني في عدن:

تلقت جمعية البنوك اليمنية معلومات تفيد وجود توجه لدى الأمم المتحدة - بناء على طلب بعض المانحين - لتحويل مبالغ المساعدات الإنسانية الموجهة لليمن عبر البنك المركزي اليمني في عدن عوضا عن الأسلوب الذي تم إتباعه في السنوات الماضية من عمر الأزمة اليمنية والذي تضمن تحويل هذه المبالغ عبر عدد محدود من بنوك القطاع الخاص ودون تدخل من أي جهة حكومية . وفي هذا الصدد فإننا نود أن نشير إلى خطورة مثل هذا القرار على الوضع الإنساني في جميع المحافظات اليمنية، وكذا خطورته على الوضع الاقتصادي الهش أساساً .

وبالنظر إلى أن العمليات المنفذة وفقا لآلية تغطية الاعتمادات المستندية المعلنة من البنك المركزي عدن لن تتمكن من تغطية سوى الجزء اليسير من قيمة فاتورة مشتريات البلاد من السلع الأساسية ، بينما تتولى البنوك التجارية تغطية الجزء الأكبر من هذه الفاتورة بالاعتماد على مصادرها المباشرة من العملة الأجنبية، فان مثل هذا القرار - في حال تنفيذه- من شأنه:

- تسييس أموال المساعدات الدولية ذات الطابع الإنساني ، والتي جاءت أساسا لمعالجة نتائج تسييس الاقتصاد الوطني ، ومعالجة تداعيات عدم تحييد الإقتصاد .
- عدم تحقيق أي منفعة اقتصادية ، بما في ذلك تحسين مستويات أسعار الصرف ، كون هذا القرار لا يغير شيئا في ميزان عرض وطلب العملات الأجنبية ، فهو لا يضيف شيئا جديدا إلى إجمالي المعروض من العملة الصعبة ، وإنما ينقل فقط جهة صرفها من مكان إلى أخر ،

No : .....

الرقم: ٢٠١٩/٦٧

Date: .....

التاريخ: ٢٠١٩/٥/٢

ويضيف- مع هذا النقل - قيودا جديدة على استخدامها ووصولها إلى الفئات المستهدفة بسهولة وبشفافية تامة .

- حرمان المراكز الرئيسية للبنوك التجارية في صنعاء ، والتي تدير الجزء الأكبر من الأنشطة التجارية الدولية (استيراد السلع) من مصادرها الرئيسية للعملة الصعبة بما يعنيه ذلك من احتمالات عجزها عن تغطية قيمة اعتماداتها المستندية وتحويلاتها البنكية المتعلقة باستيراد كافة السلع الاساسية منها وغير الاساسية .

- ربط كافة عمليات استيراد السلع الأساسية وغير الأساسية بالبنك المركزي في عدن (الذي سيكون المتحكم بمبالغ المساعدات الواردة عبره) مع عدم قدرة البنوك على تنفيد تعاملاتها بسهوله عبره - وكما أثبتت التسعة أشهر الماضية - نتيجة صعوبات لوجستية لديه، وكذا استحالة تطبيق الاشتراطات التي يضعها مقابل تغطية البنوك باحتياجاتها من العملة الاجنبية (شرط التوريد النقدي) .

- في الوقت الذي نتفهم فيه وجود شروط للوديعة السعودية طرف البنك المركزي بعدن ، تضمنت وضع شروط لها تعيق أو تمنع البنوك والتجار في صنعاء والمحافظات التابعة لها من الاستفادة منها، فإننا كنا ولا نزال نعول على المساعدات الدولية الانسانية الواردة عبر الأمم المتحدة في تخفيف الآثار الانسانية للحرب القائمة في البلاد ، ومن ذلك مساهمتها غير المباشرة في الإبقاء على كينونة القطاع المصرفي اليمني من خلال تغذيته بجزء من احتياجاته من العملات الأجنبية بعد أن فشلت القيادات المتعاقبة للبنك المركزي في حل مشكلته مع السيولة النقدية بالعملة المحلية وعلى تمكينه حتى من استخدام أرصدته المجمدة منذ قرار نقل البنك المركزي إلى مدينة عدن .

- ارتفاع المخاطر الناتجة عن قيام الأمم المتحدة بفرز المبالغ الممولة من خطة الاستجابة الانسانية بحسب الدولة المانحة لها والتعامل معها بشكل منفصل وذلك نتيجة قيام بعض المانحين بوضع اشتراطات وقيودا جديدة على صرف هذه المبالغ وبما يعيق وصولها إلى الفئات المستهدفة بحسب الخطة (لدينا مثال حي في الوديعة السعودية الحالية طرف البنك المركزي)

No : .....
الرقم: ٢٠١٩/٦٧

Date: .....
التاريخ: ٢٠١٩/٥/٢

ثالثا: استبعاد البنوك غير الحكومية من أنشطة التجارة الدولية المتعلقة بالاستيراد:

في ضوء قيام قيادة البنك المركزي في عدن بتجديد الشروط السابقة لآلية البنك المركزي اليمني عدن المتعلقة باستيراد السلع الأساسية (بما في ذلك الشرط المشئوم المتعلق بالتوريد النقدي إلى عدن لقيمة الإعتمادات بالعملة المحلية) ، بدلا عن تعديل الالية بما يقود لإزالة الصعوبات والموانع أمام كافة البنوك ، ومن وراءها القطاع التجاري للمشاركة والاستفادة منها ، فقد أعلنت في لقاء لها مع مدراء فروع بعض البنوك في مدينة عدن ، إن طلبات تغطية الإعتمادات المستندية والتحويلات البنكية ستتم عبر عدد محدود جدا من البنوك التي تقع إداراتها العامة في عدن (وهي تحديدا بنوكا حكومية) بالنظر إلى عدم قدرة باقي البنوك على الوفاء بالشروط المعلنة من البنك المركزي لهذه العمليات.

ومن وجهة نظر جمعية البنوك - ومع احترامها للبنوك التي تم فرزها- فان هذا التوجه هو أمر في منتهى الخطورة نظرا لكونه :

- سيحرم باقي البنوك وعملائها من الاستفادة من المبالغ المرصودة لدعم أنشطة استيراد السلع الأساسية
- سيمنح عملاء البنوك المختارة ميزة تنافسية غير عادلة من الناحية السعرية ، مقابل عملاء باقي البنوك الذين يمثلون حاليا الجزء الأكبر من المستوردين للسلع الأساسية، والمالكين لأهم الأصول المطلوبة لتخزين وتسويق هذه السلع ، إلى الحد الذي قد يقضي على قدرتها في مواصلة أنشطتها ، وما يعنيه ذلك من أزمة استثنائية في مخزون البلاد من هذه السلع ودفع البلاد مجددا إلى حافة المجاعة.
- يمثل انتهاك صارخ لحقوق القطاع الخاص نتيجة لقيام البنك المركزي بحصر عملياته مع البنوك الحكومية ، وفي خطوة غير مسبوقة لحصر النشاط الاقتصادي في مجموعة البنوك التي تدار من الحكومة .
- البنوك التي يتم استبعادها حاليا من الالية هي بنوك حصلت على تراخيص رسمية لمزاولة أنشطتها من البنك المركزي نفسه ، ولا يصح للبنك المركزي (في حالة افتراض أن البنك المركزي في عدن معني بالنشاط المصرفي في اليمن بكاملة، وليس لطرف واحد فقط، أن يمنح لنفسه حق الاختيار بين البنوك بدون معايير واضحة وشفافة وقابلة للتطبيق .
- بدلا عن مساعدة البنوك عامة ، بما فيها البنوك المملوكة للقطاع الخاص ، في معالجة مشاكلها المعلقة وإزالة العراقيل المستحدثة التي تعيقها عن استعادة دورها الاقتصادي الحيوي (مثل معالجة أزمة السيولة النقدية بالعملة المحلية ، استعادة العلاقات المصرفية الدولية للقطاع المصرفي ، تغذية الأرصدة الخارجية للبنوك بالعملات الأجنبية ، وغيرها من المشاكل الجوهرية)، تأتي هذه الخطوة من البنك المركزي اليمني كعقبة جديدة تضاف على كاهل القطاع المصرفي اليمني المثقل أساسا بالمشاكل .

No : .....
الرقم: ق.ب/٦٧/٢٠١٩م

Date: .....
التاريخ: ٤/٥/٢٠١٩م

رابعا: أرصدة البنوك طرف البنك المركزي:

لا زلنا ننتظر من البنك المركزي تمكين البنوك من التصرف في أرصدتها طرف البنك المركزي في صنعاء ، والتي يفترض أنها انتقلت إلى عدن مع قرار نقل البنك المركزي إلى عدن والذي انتقلت إليه الأرصدة المتبقية من الاحتياطي بالعملتين المحلية والأجنبية .

خامسا: استمرار توجه البنك المركزي عدن في تركيز تعاملاته واهتماماته على قطاع شركات الصرافة، على حساب القطاع المصرفي:

بعد ان استبشرنا بتوجهات المحافظ الجديد للبنك المركزي اليمني في عدن والتي تضمنت إشارته التي أعلنت رسميا إلى الشبهات الواقعة على عمليات المصارفة التي قام بها مؤخرا البنك المركزي عدن مع عدد من اللاعبين الرئيسيين في سوق الصرافة في عدن، إذا بنا نلمس في الشهر الماضي استمرار البنك المركزي في عدن تركيز عمليات المصارفة التي يقوم بها في السوق ، وعلى نفس شركات الصرافة في مدينة عدن مستبعدا البنوك وكذا شركات الصرافة في صنعاء عن هذا النشاط الهام . وفي حين صدر تعميم واحد من البنك المركزي عدن إلى شركات الصرافة بشأن سعر الصرف المستهدف منه ، فإن القطاع المصرفي عموما لم يتسلم شيئا من هذا القبيل وحتى الآن ، في تجاهل تام لدوره التقليدي في هذا المجال وفي خطوة إضافية لتهميش القطاع المصرفي وتفريغه من باقي وظائفه .

سادسا : سلامة القطاع المصرفي وتجنيبه الصراعات السياسية:

لا شك أن الانقسام الحاصل في إدارة البنك المركزي اليمني منذ قرار نقل مقره الرئيسي إلى مدينة عدن كان ولا يزال احد اهم العوائق أمام خطوات معالجة وضع القطاع المصرفي وأمام فرص تحقيق تعافي اقتصادي على الأقل في المناطق التي لا يوجد فيها صراع مسلح.

إن النتائج التي نعيشها لهذا الانقسام تجعل من الصعب تحمل نتائج تكرار حدوثها على مستوى لاعبين آخرين في النشاط المصرفي وتحديدا في البنوك الحكومية التي تتنازع سلطة الإشراف عليها حكومتي صنعاء وعدن.

وبالتالي فان ما يحصل حاليا لبنك التسليف التعاوني والزراعي من تقسيم إلى بنكين والعبث بنظام التحويلات الدولية (سوفت) عن طريق إعطاء صلاحيات لغير المخولين من قبل مجلس إدارة البنك المشكل في عام 2004، وبالتالي السطو على تدفق أموال مودعي البنك الخارجية، دون إتباع الإجراءات الائتمانية المتعارف عليها ، هو امر بالغ الخطورة على سلامة القطاع

No : .....

Date: .....

الرقم: ٢٠١٩/٦٧

التاريخ: ٢٠١٩/٥/٢

المصرفي ومن شأن استمرار عملية التقسيم بالشكل الغير مسبوق الذي تسير عليه ان تؤثر على نشاطه وقدرته على الوفاء بالتزاماته المحلية والدولية وبما قد يهدد سلامته ووجوده.

وغني عن البيان التنويه بخطورة التبعات المرتبطة باهتزاز ثقة المودعين في اي من البنوك التجارية واثر ذلك على كافة القطاع المصرفي الذي لا يزال ينتظر جهد حكومي جاد لاستعادة ثقة الجمهور به بدلا عن المساهمة في هدمها نتيجة صراعات سياسية تستبعد من حساباتها النتائج التي تنتجها على الصورة الكلية للاقتصاد الوطني.

السيد المبعوث الخاص ،

إن البنوك اليمنية لم ولن تكون طرفا في الصراع السياسي ، فهي تقدم خدماتها لجميع مؤسسات الاقتصاد الوطني وجمهور المتعاملين في كل محافظات الجمهورية دون تمييز ، وتحرص كل الحرص على الالتزام بالمعايير المهنية في كل أنشطتها ، وتأمل من مسئولي السلطة النقدية في البلاد احترام استقلاليتها، ودعم توجهاتها المهنية والموضوعية.وبالنظر إلى الاتجاه التصاعدي للصعوبات والتعقيدات التي تواجهنا في القطاع المصرفي - وبعد ما يزيد عن شهر كامل من تعيين المحافظ الجديد للبنك المركزي في عدن ، وعدم تلقينا في جمعية البنوك أو أي من أعضاء مجلس إدارتها في صنعاء وحتى الآن لأي خطاب أو تواصل من أي نوع من قبل المحافظ ، فإننا وإدراكا منا لخطورة هذا الوضع ندعو الأمم المتحدة وكل الأطراف الفاعلة في الشأن الاقتصادي اليمني للنظر في المواضيع الواردة آنفا والمساعدة في معالجتها . ونحن في جمعية البنوك اليمنية على أتم الاستعداد للتعاون وتقديم المقترحات الرامية إلى وضع معالجات مناسبة لحل القضايا الخلافية بمهنية وحيادية تامة.

ونوصي في جمعية البنوك بمنح الملف الاقتصادي عموما ، والمصرفي خصوصا اهتماما عاجلا من خلال التواصل مع الأطراف المحلية ذات العلاقة وسرعة العمل على جمعها في مفاوضات مباشرة برعاية دولية تتطرق فيها الى المحاور أعلاه ، وغيرها من المواضيع الاقتصادية العديدة التي تعلن الأطراف المحلية سعيها لتجنيبها الصراع القائم في البلاد . وحتى يتم تحقيق ذلك ، فإننا نأمل منكم التدخل والضغط على البنك المركزي عدن للتوقف عن إصدار

No : .....

Date: .....

الرقم: ٢٠١٩/٦٧ ق

التاريخ: ٢٠١٩/٥/٢ م

المزيد من القرارات التصعيدية، ومراجعة ما سبق إصداره من قرارات خارج إطار المهنية المصرفية . كما أن تدخلكم مهم للغاية في أقناع الجميع بأهمية التنسيق بين المؤسسات المالية والنقدية في البلاد ، وبأهمية التنسيق مع مجتمع البنوك التجارية والهيئات الممثلة له، والمبادرة باتخاذ إجراءات عملية لاستعادة الثقة ورفع مستوى التنسيق مع البنوك والعمل معها بتعاون وثيق لبناء علاقة شراكة بناءة تستلهم مصالح القطاع المصرفي والمصلحة العليا لليمن ، والتي لا شك سيكون لها تأثيرا ايجابيا على معيشة المواطنين اليمنيين الذي تدعي كل الإطراف أنها تدافع عنه وتعمل لمصلحته .

وننتهز هذه الفرصة لنشكركم على تجاوبكم المتوقع لمبادرتنا هذه ، ونقدر كل جهودكم الرامية إلى وقف العنف وتقريب وجهات النظر بين فرقاء الصراع في البلاد، واستعادة الأمن والأمان إلى ربوعها.

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة

صورة مع التحية للأخوة / أعضاء مجلس إدارة الجمعية المحترمون